

اقتصاد لبنان على مفترق طرق بين النهوض أو التهاوي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسجل نمواً إيجابياً طفيفاً بعد تراجع كبير بعدما تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 33% في العامين الأولين من الأزمة، سجل لبنان نمواً إيجابياً طفيفاً في هذا الناتج عام 2022. فقد أعلن مصرف لبنان والحكومة عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2% في السنة المنصرمة. ويبيّن تحليل مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي أن 11 مؤشراً من أصل 17 سجلت ارتفاعاً عام 2022. فالموسم السياحي كان قوياً جداً في العام 2022 حيث زاد عدد السياح الوافدين بنسبة 65% من ذلك المسجل في العام 2021، في حين أن حجوزات الطيران والفنادق كانت شبه كاملة في الصيف وخلال عطلة نهاية السنة. وبلغت التحويلات النقدية الآتية من المغتربين 6.8 مليار دولار في العام 2022 مقابل 6.4 مليار دولار في العام 2021، أي بزيادة نسبتها 7%. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً متزايداً من المؤسسات بات يدفع رواتب مستخدميه بالدولار النقدي (فريش)، ما يدعم الإستهلاك المحلي.

ازدياد الواردات بنسبة 40% وانخفاض الصادرات بنسبة 10% في العام 2022
تبيّن أرقام القطاع الخارجي المنشورة عن العام 2022 ازدياد العجز التجاري بنسبة 59.5% في ظل نمو الواردات بنسبة 39.7% مقابل انخفاض الصادرات بنسبة 10.1% مقارنة مع العام 2021. ففي الواقع، ارتفعت قيمة الواردات من 13.6 مليار دولار إلى 19.1 مليار دولار بين العامين المذكورين، فيما انخفضت الصادرات من 3.9 مليار دولار إلى 3.5 مليار دولار، مولدة بالتالي زيادة في العجز التجاري من 9.8 مليار دولار إلى 15.6 مليار دولار. والجدير ذكره أن ارتفاع قيمة الواردات عائد جزئياً إلى التضخم العالمي، وبخاصة إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية التي زادت كثيراً في العام 2022. لكنه يدل أيضاً على تحسّن طفيف في الطلب الداخلي الخاص.

سعر الليرة اللبنانية يسجل تدهوراً ملحوظاً في ظل آفاق سياسية قائمة وتحديات إصلاحية صعبة
شهدت السنة الماضية تدهور سعر الليرة اللبنانية في السوق السوداء إلى مستويات دنيا جديدة إزاء الدولار الأمريكي، ما انضاف إلى نمو ملحوظ لحجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان وإلى الإستنفاد المطرد لإحتياطيات القطع الأجنبي. وقد حدث ذلك على الرغم من كل التدابير الإستثنائية التي اتخذها المصرف المركزي منذ نهاية العام 2021 للجم تدهور سعر العملة اللبنانية، بإجازه للمصارف شراء دولارات أميركية من مصرف لبنان بسعر منضبة "صيرفة". ويفسر التدهور الحاد لسعر الليرة اللبنانية إزاء العملة الخضراء في السوق السوداء، بالعوامل التالية على الأخص: الفراغ السياسي المتماهي على مستويات عدّة، تردّي الآفاق السياسية الداخلية، التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من قبل صندوق النقد كشرط مسبق للحصول على دعم مالي دولي يبدو لبنان بأمر الحاجة إليه، الرفع الكامل لدعم المحروقات منذ منتصف أيلول 2022، الشخ في العملات الأجنبية نتيجة ضعف التدفقات الوافدة، الحجم اللافت لخلق النقد وتراجع احتياطيات القطع الأجنبي لدى مصرف لبنان.

ارتفاع متواصل لأسعار الأسهم اللبنانية عام 2022 بفضل نشاط التحوط، وانخفاض أسعار سندات اليوروبوند إلى مستويات زهيدة بسبب الفراغ المؤسساتي المتماهي والمسار الإصلاحية الشاق
في العام 2022، واصلت سوق الأسهم اللبنانية الإرتفاع الملحوظ في أسعارها بالدولار المحلي، كون المتعاملين في السوق استمروا في التوجّه نحو الإستثمارات العقارية للتحوط ضد الأزمة. من جهة أخرى، سجلت أسعار سندات اليوروبوندز اللبنانية مزيداً من التراجع، نتيجة القلق المتزايد من فراغ مؤسساتي متماد على مستويات عدّة، والتحديات الإصلاحية الصعبة التحقيق توّصلاً إلى اتفاق كامل مع صندوق النقد الدولي وإلى تحرير الدعم المالي الدولي الذي تحتاج إليه البلاد.

البلاد على مفترق طرق، في مواجهة المستقبل

في حال تحقّق سيناريو سياسي-اقتصادي إيجابي، من المفترض أن تبدأ الضغوط الإقتصادية-الإجتماعية في الإنبسار، وأن تباشر البلاد مسار النهوض من ركودها لتسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بحوالى 5% في العام 2023 ومعدل تضخم يقلّ عن 30% واستقراراً نسبياً في سعر الصرف. ويرتكز مثل هذا السيناريو الإيجابي أولاً على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وعلى تشكيل حكومة موثوقة وفعالة، ومن ثمّ على توقيع اتفاق كامل مع صندوق النقد الدولي على أساس الاتفاق الأولي المعقود مع موظفيه في شهر نيسان الماضي، بعدما تكون قد أقرت مسبقاً الإصلاحات المطلوبة للحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق. أما السيناريو السلبي، فيتمثّل باستمرار انسداد الأفق السياسي، ما يؤدّي إلى ركود اقتصادي أشدّ إبلاماً مصحوب بنمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبانهيار أشدّ للعملة اللبنانية في ظل نفاذ احتياطيات القطع الأجنبي، وإلى حجم متزايد من خلق النقد وتضخم مفرط لأسعار السلع الإستهلاكية وإلى ضغوط اقتصادية-إجتماعية متفاقمة على الأوسر اللبنانية. وبين هذين السيناريوهين، ثمة سيناريو وسطي، قائم على انتخاب رئيس وتشكيل حكومة جديدة، إنما بدون تنفيذ أيّ إصلاحات وبدون عقد أيّ اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي. في هذا السيناريو، ترسو التوقعات الاقتصادية والنقدية لعام 2023 على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قريب من معدل السنة الماضية، أي في حدود 2%، مع معدل تضخم يناهز 80%، وانخفاض طفيف لاحتياطيات القطع الأجنبي لدى مصرف لبنان وعجز معتدل في ميزان المدفوعات.

فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظروفية
3	القطاع الحقيقي
6	القطاع الخارجي
7	القطاع العام
8	القطاع المالي
12	الخلاصة

للمراسلة

قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات
(961-1) 977409
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا
(961-1) 977346
salma.baba@bankaudi.com.lb

ميشال خوري سخا
(961-1) 977102
michele.sakha@bankaudi.com.lb

ستيفاني بو سليمان
(961-1) 952397
stephanie.bousleiman@bankaudi.com.lb

إلياس ميسي
(961-1) 959747
elias.missi@bankaudi.com.lb

بنك عوده

بعد تقلص في حجم الناتج المحلي الحقيقي نسبته 33% في العامين الأولين من الأزمة، عاد الاقتصاد اللبناني الى النمو بالقيم الفعلية في العام 2022. إذ أعلن مصرف لبنان والحكومة أن نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ 2% في العام الماضي.

هذا ويظهر تحليل مؤشرات القطاع الحقيقي بأن أحد عشر مؤشراً من أصل سبعة عشر مؤشراً سجّل نمواً إيجابياً خلال العام 2022، كالنشاط في المرفأ، وعدد المسافرين عبر مطار بيروت، وعدد السياح، وتسليمات الإسمنت ورخص البناء، وعدد مبيعات السيارات الجديدة وحركة الاستيراد. ولعل نمو الاستيراد بنسبة 40% في العام 2022 مرده إلى تحسن الطلب الخاص الداخلي إضافة إلى عامل التضخم العالمي (19% من نمو الاستيراد مرده إلى التضخم و21% مرده إلى تحسن الطلب الخاص الداخلي). إذ بلغ حجم الاستيراد 19.0 مليار دولار في العام 2022، ما يناهز حجم الاستيراد في العام 2019 البالغ 19.2 مليار دولار، أي قبل اندلاع الأزمة.

كذلك، شهد لبنان موسماً سياحياً مزدهراً في العام 2022، إذ زاد عدد السياح بنسبة 65% بالمقارنة مع العام 2021، بينما وصلت حجوزات الرحلات الجوية والفنادق إلى نحو 100% خلال الصيف وأعياد الميلاد ورأس السنة. إلى ذلك، بلغت تحويلات العاملين نحو 6.8 مليار دولار في العام 2022 مقابل 6.4 مليار دولار في العام 2021، أي بنمو سنوي نسبته 7%. هذا إضافة إلى أن عدداً كبيراً من الشركات أصبح يسدّد الرواتب بالدولار النقدي ما ساهم في دعم الاستهلاك الخاص.

إلا أنه لا شك بأنّ الاقتصاد لا يزال بعيداً عن تغطية الفجوة التي خلفتها الأزمة في الأعوام الفائتة والتي تتطلب إصلاحات عميقة، واتفاقاً مع صندوق النقد الدولي ودعمًا دولياً للتخفيف من آثار الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي ترزح تحتها الأسر اللبنانية.

أما على المستوى النقدي، فقد واصلت الليرة اللبنانية هبوطها الحرّ مقابل الدولار في السوق الموازية خلال العام 2022. إذ بلغ سعر الصرف مستويات قياسية دنيا بحدود 43300 ل.ل. للدولار الواحد في نهاية العام بالمقارنة مع 27500 ل.ل. للدولار الواحد في نهاية العام 2021 (ليتحاوز الـ60000 ل.ل. عند الانتهاء من إعداد هذا التقرير)، وذلك على الرغم من كل التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطات النقدية لضبط سلوكية سعر الصرف وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي في نيسان الماضي ورغم الحدث التاريخي الذي شهده لبنان في تشرين الأول المنصرم والتمثل بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية. ويعزى هذا التراجع في سعر صرف الليرة بشكل رئيسي إلى انغماس البلاد في فراغين على المستوى الرئاسي والحكومي، وانسداد الأفق السياسي، وتضخم حجم النقد المتداول، والنزيف المستمر في احتياطات المصرف المركزي، والتحرير الكامل لمنصة "صيرفة" من تمويل استيراد البنزين.

وعلى صعيد القطاع المصرفي، تظهر إحصاءات العام 2022 تقلصاً أقل في الودائع المصرفية بالمقارنة مع العام 2021، وخفضاً مستمراً للرافعة الاقتراضية، وتقلصاً متواصلاً لمحفظة سندات اليوروبوندرز، وتراجعاً إضافياً في الأموال الخاصة للمصارف نتيجة الخسائر التي تكبدها. إذ انخفضت الأموال الخاصة للمصارف من 17.8 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2021 إلى 18.3 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2022، علماً أنها كانت قد بلغت مستوى قياسياً مقداره 20.6 مليار دولار عشية الأزمة في تشرين الأول 2019. ويعزى الانخفاض في الأموال الخاصة إلى الخسائر الصافية التي تكبدتها المصارف خلال هذه الفترة والتي بدورها مردها إلى تكاليف القطع الباهظة، وارتفاع الأعباء التشغيلية العائدة إلى التضخم، إضافة إلى متطلبات رصد المؤونات التي تواجهها المصارف اللبنانية لجهة المخاطر السيادية ومخاطر القطاع الخاص بشكل عام.

أما أسواق الرساميل اللبنانية فسجّلت أداء متفاوتاً في العام 2022. فعلى صعيد سوق الأسهم، واصلت الأسعار صعوبتها الملحوظة خلال العام، كما يستدل من خلال زيادة مؤشر الأسعار بنسبة 37.2%. ويأتي ذلك في إطار مبادرات التحوط ضدّ الأزمة ومساعي المتعاملين المستمرة لتجنب أي اقتطاع على رساميلهم، علماً أن أسعار الأسهم مسجّلة بالدولار المحلي. وفي ما يخص سوق سندات اليوروبوندرز، واصلت أسعار سندات الدين السيادية هبوطها الحرّ في ظل فراغ دستوري غير مسبوق والذي من الممكن أن يؤدي إلى زيادة التأخير في التوصل إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي وإجراء الإصلاحات الملحة، ونتيجة التوقعات بنسب استرداد ضئيلة لسندات اليوروبوندرز ما دون الـ20%.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاعين العام والمالي خلال العام 2022، في حين تنطرق الملاحظات الختامية إلى تقييم مبدئي للاتفاق الماكرو-اقتصادية في العام 2023 بالنظر إلى سيناريوهات سياسية واقتصادية مختلفة.

بنك عوده

1- السّمات الظرفيّة

1-1- القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1- تحسّن طفيف في القطاعين الأولي والثاني

إن قطاعي الزراعة والصناعة، اللذين كانا يتعرّضان للضغط بسبب التبعيّة الشديدة حيال المواد الأولية ومضاعفات تدهور سعر العملة وارتفاع الأسعار على المستوى الدولي، استفادا مؤخراً من تحسّن نسبي ناجم عن استئناف الطلب عقب زوال الحجر الصحي الذي فرضه انتشار جائحة كورونا في السنة الماضية.

فالواردات الصناعية، التي تعكس حالة الطلب الداخلي على السلع الصناعية، زادت بنسبة 42.6% في العام 2022 لتصل قيمتها إلى 17.3 مليار دولار؛ في حين أن الصادرات الصناعية، التي تعكس حالة الطلب الأجنبي على السلع الصناعية المنتجة محلياً، انخفضت بنسبة 4.5% في السنة ذاتها لتبلغ قيمتها 3.1 مليار دولار.

أما الواردات الزراعية، التي تعكس واقع الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية، فقد زادت بنسبة 16.7% في العام 2022 لتصل قيمتها إلى 1.8 مليار دولار؛ في حين أن الصادرات الزراعية، التي تعكس حالة الطلب الأجنبي على السلع الزراعية المنتجة محلياً، انخفضت بنسبة 37.7% في العام الماضي لتتقارب قيمتها 0.4 مليار دولار.

وتبيّن إحصاءات المركز اللبناني للأبحاث والدراسات الزراعية (كربال)، المنشورة في الفصل الثالث من العام 2022 ولكن تغطي عام 2021 بالكامل، أن القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي اللبناني- أي المبلغ الذي جناه المزارعون من بيع منتجاتهم- تناهز حالياً 1.3 مليار دولار أميركي، وهو أقل مما بلغته في عامي 2018 و2019 (حوالي 1.9 مليار دولار).

ثمّة تطور ذو انعكاسات مهمّة على القطاعين الأول والثاني هو رفع قيمة الدولار الجمركي. فالدولار الجمركي هو سعر صرف الليرة/الدولار الأميركي المستخدم لاحتساب الرسوم الجمركية التي تُستوفى على المنتجات المستوردة. وقد رفعت موازنة العام 2022 قيمة الدولار الجمركي من سعر الصرف الرسمي الحالي (الدولار = 1507.50 ل.ل.) إلى 15000 ل.ل..

وفي رأينا أن لهذا الإجراء حسّنات وسيئات. فمن ناحية الحسنات، يمكن أن نذكر انخفاض الواردات، وتالياً العجز التجاري الذي لم يعد يُحتمل في ظل تراجع التدفقات المالية الوافدة إلى لبنان، وتحفيز الإنتاج المحلي ودعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وضخ مداخيل إضافية لخرينة الدولة وتالياً خفض العجز المالي، ما يقلص حجم التنقيد من قبل المصرف المركزي، وتالياً خلق النقد. أما على صعيد السيئات، فإن رفع قيمة الدولار الجمركي من شأنه أن يُحدث مزيداً من التضخّم في البلاد، علماً أن معدل هذا الأخير بات أصلاً من ثلاثة أرقام، وأن يزيد عمليات تهريب البضائع والتهرب الجمركي، إلا إذا ترافق مع تدابير صارمة جداً لمكافحة التهريب على جميع المعابر الحدودية.

أخيراً، إن أداء القطاعين الزراعي والصناعي ما زال دون طاقتهما بكثير، رغم التحسّن النسبي المسجّل عام 2022. ويتطلّب التنشيط الملموس للقطاعات الإنتاجية بيئة تشغيلية مؤاتية وسياسات دعم من قبل الدولة التي أهملت هذين القطاعين زمناً طويلاً، فيما شجّعت الإستيراد، ما قلّص تدريجياً مخزون الموجودات الخارجية الصافية للنظام المالي عبر السنين.

1-1-2- البناء: تأثر القطاع العقاري بوجه خاص بالدولرة المتزايدة للسوق

في العام 2022، شهد السوق العقاري في لبنان تراجعاً كبيراً في الطلب، بعدما أصبح بيع العقارات يتم بصورة شبه حصرية بالدولار النقدي (فريش) ولا يزال. في السنوات السابقة، كان بإمكان المشترين أن يستخدموا الشيكات المصرفية بسعر الصرف المعتمد من قبل المصارف لتسديد ثمن عقاراتهم، غير أن ذلك توقّف تقريباً عام 2022. ومع دولرة السوق، انخفض عدد الشراة المهتمين بسبب ندرة الشراة بالدولار النقدي.

وقد بلغت قيمة المبيعات العقارية عام 2022 زهاء 21.7 تريليون ل.ل. (14.4 مليار دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي، 1507.5 ل.ل.)، أي أنها سجّلت انخفاضاً بنسبة 7.6% بالمقارنة مع القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (23.4 تريليون ل.ل. أو 15.6 مليار دولار) في العام 2021. من جهة أخرى، بلغ عدد الصفقات العقارية 147038 صفقة عام 2022، أي بانخفاض نسبته 26.2% مقارنة مع العدد المسجّل عام 2021. وعليه، يكون متوسط قيمة الصفقة الواحدة عام 2022 قد بلغ 179542 دولاراً أميركياً، بانخفاض نسبته 27.1% مقارنة مع نظيره في العام 2021. توازياً، عرف عدد عمليات البيع

بنك عوده

عام 2022 تراجعاً بنسبة 27.3% بحيث بلغ 79990 عملية مقابل 110094 عملية في العام 2021.

غير أن معظم المناطق اللبنانية شهدت ارتفاعاً في قيمة عمليات البيع، لكنّ معدّلاته الأبرز كانت تلك المسجّلة في الجنوب (73.1%) والبقاع (38.7%) وبيروت (37.8%) والنبطية (12.1%).

وفي ما يخصّ توزّع قيمة المبيعات العقارية، استأثرت بيروت بالحصة الأكبر منها عام 2022، وهي 39.4%، تلتها منطقة الجنوب (19.9%) ثمّ بعيدا (10.9%) فكسروان (8.2%) فالبقاع (5.9%) فالنبطية (4.3%) فالشمال الثانية (3.5%) فالشمال الأولى (2.8%) فالمتن (2.6%).

أما من ناحية العرض، فقد كانت حركته بطيئة مع توقّف تشييد مبانٍ سكنية جديدة منذ بداية الأزمة عام 2019. وإزاء الارتفاع الكبير لتكاليف البناء، انخفضت القدرة الشرائية للمطوّرين والمشترين على السواء. في هذا السياق، ارتفعت كمّيّات الإسمنت المسلّمة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022 بنسبة 10.0% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2021 بحيث بلغت 1547 ألف طن. ومع أن هذا الرقم أقلّ من نظيره المسجّل قبل الأزمة، إلّا أنه يشكّل أول زيادة محقّقة بعد المنحى التراجعي الملاحظ منذ بداية الأزمة عام 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة البناء أخذت في الإزدياد بعض الشيء، لأنّ بعض المقاولين العقاريّين يواصلون أشغالهم الإنشائية التزاماً بعقود بيع الشقق التي أبرموها قبل اندلاع الأزمة.

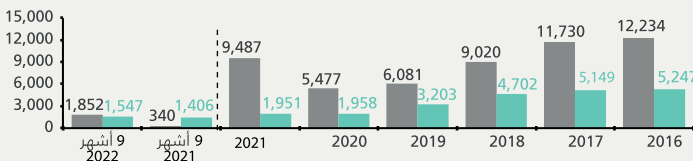
والجدير ذكره أن محفظة القروض بالعملة الأجنبية لدى المصارف اللبنانية شهدت انخفاضاً كبيراً منذ بداية الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول 2019. فقد تراجع مجموع القروض المصرفية بالعملة الأجنبية بنسبة 73.3% ليلبلغ 10.2 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2022 مقابل 38.1 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019. ويعود ذلك إلى أن المقترضين سدّدوا ديونهم بالدولار المحلي، بمَن فيهم الملاكين العقاريّين. في هذا السياق، فإنّ معظم باعة العقارات في لبنان يسعون أكثر فأكثر إلى بيع مخزونهم المتبقّي بالدولار الأميركي "النقدي" (الفريش/النقدي).

وهذا الواقع، إضافة إلى ندرة الشراة المهتمّين والمستعدّين للدفع بالدولار النقدي، أحدثت تفاوتاً بين العرض والطلب في السوق العقاري، ما انعكس سلباً على تطور الأسعار بحيث انخفضت أسعار العقارات بالدولار النقدي بما يزيد عن 50% منذ بداية الأزمة في العام 2019. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنخفاض هذه تفاوتت بين منطقة وأخرى، إذ أن تراجع الأسعار في بعض المناطق كان بمعدل 70% بسبب ندرة الشراة بالدولار "الفريش" بينما كانت الحال مقبولة نسبياً في مناطق أخرى حيث لم يتجاوز معدل تراجع الأسعار بالدولار "الفريش" 30%، خصوصاً في بيروت وضواحيها المباشرة.

1-1-3- التجارة والخدمات: تحسّن أداء القطاع الثالث في العام 2022

في العام 2022، تحسّن أداء القطاع الثالث مقارنة مع أداء العام 2021. وجاء ذلك في سياق معاودة النشاط التجاري والخدمات في البلاد وازدياد الحركة السياحية. فأرقام مطار بيروت الدولي ومرافئ بيروت وطرابلس سجّلت تغيّرات إيجابية. كما أظهرت السياحة في خلال السنة اتجاهاً نحو التحسّن، مع ارتفاع نسبة الإشغال وإيراد الغرفة في فنادق لبنان من فئة 4 و5 نجوم.

تطور مؤشرات قطاع البناء



*الشهران الأولان من العام 2021 و2022
■ تسليمات الإسمنت (بآلاف الأطنان) ■ رخص البناء* (بآلاف الأمتار المربعة)

البناء

التغيّر	2022		2021			
	فصل 4 / 2022	فصل 4 / 2021	2021	فصل 4		
-7.6%	3.7%	14,362	5,190	15,550	5,005	قيمة المبيعات العقارية (بملايين الدولارات)
-27.3%	-39.0%	79,990	23,490	110,094	38,514	عدد عمليات البيع العقارية
-43.4%	-46.6%	830	249	1,467	466	منها عمليات البيع للأجانب
27.1%	70.0%	180	221	141	130	القيمة الوسيطة للعمليات (بآلاف الدولارات)
32.6%	38.1%	1,045	390	788	283	الضرائب العقارية (بملايين الدولارات)

بنك عوده

على صعيد حركة المطار، تدلّ أرقام مطار رفيق الحريري الدولي أن عدد الرحلات الجوية ازداد بنسبة 32.0% ليصل الى 52495 رحلة في العام 2022 مقابل 39777 رحلة في العام الذي سبق. كذلك، ارتفع عدد المسافرين القادمين والمغادرين بنسبة 48.0% ليصل الى 6329747 مسافراً في العام 2022 مقابل 4276847 مسافراً في العام 2021. وهذا أفضل رقم مسجّل في المطار منذ العام 2019. وهو يعود بصورة خاصة الى موسم سياحي ناجح في الصيف وخلال فترة الميلاد ورأس السنة. فالرحلات الجوية إبان موسم الصيف (من حزيران حتى أيلول)، إضافة الى رحلات شهر كانون الأول نقلت 3380240 راكباً ذهاباً وإياباً، أي ما نسبته 53.4% من إجمالي حركة الطيران في العام 2022.

على صعيد المرافئ، تُظهر آخر الإحصاءات المتوافرة زيادة نسبته 2.1% في عدد البواخر الراسية في مرفأ بيروت، والذي بلغ 1193 باخرة في العام 2022، مقابل 1168 باخرة في العام 2021. في موازاة ذلك، عرف مرفأ طرابلس زيادة مهمة في عدد البواخر الراسية فيه، إذ بلغ 825 باخرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2022 مقابل 677 باخرة في الفترة ذاتها من العام 2021، أي بزيادة نسبته 21.9%.

أما حركة الشحن في مرفأ بيروت فزادت بنسبة 9.1% في العام 2022 قياساً على العام 2021 بحيث وصل حجم البضائع المشحونة والمفرغة فيه الى 5069 ألف طن. وفي مرفأ طرابلس، زادت حركة الشحن بنسبة 38.7% ليصل حجم البضائع المشحونة والمفرغة فيه الى 3194 ألف طن في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2022 مقابل 2303 آلاف طن في الفترة ذاتها من العام 2021. من جهة أخرى، سجّل مطار بيروت الدولي انخفاضاً في حركة الشحن الجوي بنسبة 12.0% في العام 2022، إذ بلغ حجم البضائع المشحونة عبره 59.7 ألف طن مقابل 67.9 ألف طن في العام 2021.

على صعيد السياحة، بيّنت إحصاءات شركة غلوبال بلو التي تسدّد للسيّاح على النقاط الحدودية الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، أن قيمة المشتريات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، والتي تعطي صورة صادقة عن الميول الشرائية للسيّاح، ارتفعت بنسبة زهيدة لا تتعدّى 0.5% في العام 2022 مقارنة مع العام 2021. ومع أن عدد العمليات تحسّن بمقدار طفيف، فإن نفقات السيّاح انخفضت بنسبة لا يُستهان بها (19%)، وذلك لكون أكثرية العمليات (57%) هي بقيمة تقلّ عن 300 يورو. وفي التفاصيل، كان السيّاح القادمون من الإمارات العربية المتحدة هم الأكثر إنفاقاً (17%) خلال السنة، تلاهم الوافدون من المملكة العربية السعودية ومن الكويت (6% لكل منهما) ثم السيّاح القادمون من سوريا وقطر (5% لكل منهما) فممن جمهورية مصر العربية (4%). وتبيّن المعطيات المتوافرة أن قطاع الملبوسات والموضة جاء في صدارة عمليات الشراء (75% من المجموع). هذا وقد احتلت بيروت المرتبة الأولى بين مناطق البيع (62%) تلتها منطقة المتن (30%) ثم بعيدا وعاليه (6%) فكسروان وجبيل (1%). وكانت بيروت أيضاً هي المدينة التي استأثرت بالحصة الكبرى من نفقات السيّاح الذين استردّوا الضريبة على القيمة المضافة (82% من المجموع).

وبحسب التحقيق الذي تجرّبه مؤسسة إرنست إند يونغ حول " القطاع الفندقي في الشرق الأوسط "، فقد سجّل أداء القطاع الفندقي في لبنان تحسّناً في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2022 مقارنة مع أداء الفترة ذاتها من العام 2021. ذلك أن نسب الإشغال في فنادق بيروت من فئتي 4 و5 نجوم بلغت 49.6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2022، وهذا الرقم ينطوي على زيادة نسبتها 7.1% بالمقارنة مع الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2021. كذلك، ارتفع متوسط سعر الغرفة الواحدة بنسبة 3.1% ليلعب 46 دولاراً أميركياً في الفترة المذكورة أعلاه مقابل 45 دولاراً في الفترة ذاتها من العام 2021. وهذا ما رفع مردود الغرفة المتوافرة بنسبة 20.3% في الفترة المذكورة من العام 2022 بحيث بلغ هذا المردود 23 دولاراً في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2022 مقابل 19 دولاراً في الفترة ذاتها من العام 2021.

أخيراً، على صعيد الإنفاق المحلي، فإن القيمة الإجمالية للشيكات المتقاسة، والتي تشكّل مؤشراً على الإنفاق

التجارة والخدمات

التغيّر	2022		2021			
	فصل 4 / 2022	فصل 4 / 2021	فصل 4 / 2021	فصل 4 / 2022		
2.1%	11.7%	1,193	316	1,168	283	عدد البواخر في المرفأ
19.0%	26.3%	572	141	481	112	عدد الحاويات في المرفأ (بالآلاف)
9.1%	8.2%	5,069	1,226	4,646	1,133	البضائع في المرفأ (بالآلاف الطنان)
32.0%	16.5%	52,495	12,907	39,777	11,077	عدد الطائرات في المطار
48.0%	25.2%	6,330	1,509	4,277	1,205	عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالآلاف)
2.8%	59.3%	37,435	12,396	36,418	7,779	قيمة الشيكات المتقاسة (بملايين الدولارات)

بنك عوده

الإستهلاكي والإستثماري في الإقتصاد اللبناني، زادت بنسبة ضئيلة لا تتعدّى 2.8% في العام 2022. وقد بلغ إجمالي قيمة الشيكات المتقاسة 37434 مليون دولار أميركي في العام 2022 مقابل 36418 مليون دولار أميركي في العام 2021. وبيّن توزّع هذه الشيكات حسب نوع العملة أن قيمة الشيكات المحرّرة بالليرة اللبنانية ارتفعت بنسبة 45.6% لتصل الى 40.9 تريليون ليرة (27.1 مليار دولار) في العام 2022، فيما انخفضت قيمة الشيكات المحرّرة بالدولار الأميركي بنسبة 42.1% لتبلغ 10.3 مليار دولار في العام 2022.

تجدد الإشارة الى أن القطاع الثالث شهد في غضون العام 2022 إعادة افتتاح فنادق شهيرة، كفندق الهيلتون في بيروت. كما تمّ في العام 2022 توقيع اتفاق بين لبنان وقبرص لكي تنشئ هذه الأخيرة كابل إنترنت تحت الماء، باسم " كدموس 2 ". ومن المفترض أن يستمرّ هذا التحسّن في الأداء الخدماتي عام 2023 مع إعادة افتتاح عدد أكبر من مراكز الجذب السياحي، كمتحف سرسق الذي سيعيد فتح أبوابه في النصف الأول من السنة الجارية. باختصار، في حال ازدياد النشاط الاقتصادي في البلاد، فسينعكس ذلك إيجاباً على أداء قطاع التجارة والخدمات بوجه عام.

2-1- القطاع الخارجي

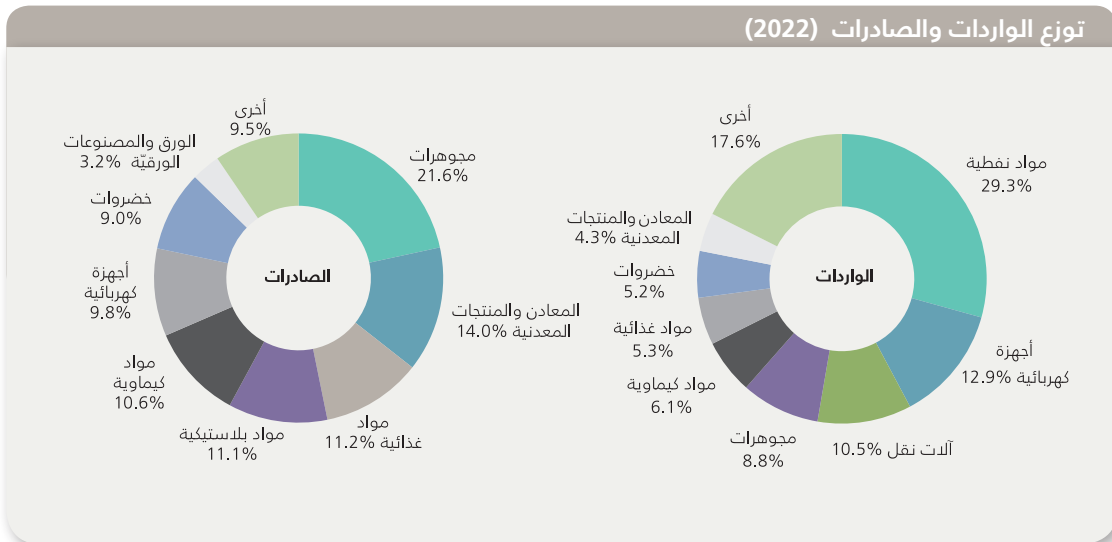
ازدياد الواردات بنسبة 40% وانخفاض الصادرات بنسبة 10% في العام 2022

تبين أرقام القطاع الخارجي المنشورة عن العام 2022 ازدياد العجز التجاري بنسبة 59.5% في ظلّ نمو الواردات بنسبة 39.7% مقابل انخفاض الصادرات بنسبة 10.1% مقارنةً مع العام 2021. ففي الواقع، ارتفعت قيمة الواردات من 13.6 مليار دولار الى 19.1 مليار دولار بين العامين المذكورين، فيما انخفضت الصادرات من 3.9 مليار دولار الى 3.5 مليار دولار، مولّدة بالتالي زيادةً في العجز التجاري من 9.8 مليار دولار الى 15.6 مليار دولار. والجدير ذكره أن ارتفاع قيمة الواردات عائد جزئياً الى التضخّم العالمي، وبخاصة الى ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية التي زادت كثيراً في العام 2022. لكنه يدل أيضاً على تحسّن طفيف في الطلب المحلي الخاص.

وبالتفصيل، يبيّن توزّع الواردات حسب أنواع السلع والمنتجات أن المعدّات والمنتجات الكهربائية زادت بنسبة 107.9% تلتها السيارات والمركبات (78.1%) ثم الأحذية والقبّعات والريش (66.4%) فالخشب والمنتجات الخشبية (63.4%) فالورق والمصنوعات الورقيّة (55.0%) فالجلود والفرو (50.2%) ثم المعادن والمنتجات المعدنية (45.9%) فالنسيج والمنسوجات (44.3%) فالمنتجات المنجمية (43.9%). من جهة أخرى، كان الباب الوحيد الذي سجّل تراجعاً مهماً في وارداته هو المنتجات الكيماوية (-20.2%) في العام 2022 بالمقارنة مع العام 2021.

أما توزّع الواردات حسب بلدان المنشأ وأهم شركائنا التجاريين في الفترة ذاتها، فيُظهر أن تلك الآتية من الهند هي التي سجّلت النمو الأكبر نسبياً (130.9%) تلتها الواردات من الصين (111.8%) فمن كوريا الجنوبية (103.8%) ثم من الإمارات العربية المتحدة (98.8%) فمن سويسرا (93.0%) والمملكة العربية السعودية (79.2%). في المقابل، شهدت الواردات من الكويت التراجع الأكبر (-85.7%) تلتها تلك الآتية من روسيا (-43.6%) ثم من بلجيكا (-20.6%) وفرنسا (-11.1%).

توزع الواردات والصادرات (2022)



بنك عوده

وذلك بالمقارنة مع السنة السابقة.

في المقابل، يبيّن توّجّ الصادرات حسب أنواع السلع والمنتجات في العام 2022 أن الصادرات من المنتجات البلاستيكية زادت بنسبة 230.8%، تلتها الصادرات من الأذوية والقبتّات والريش (68.7%) ثم من المنتجات المنجمية (55.8%) فمن الإسمنت والحجارة (30.1%) فالأجهزة السمعية-البصرية (29.2%) والأسلحة والمدفعية (24.2%). من جهة أخرى، كانت أهم الأبواب التي سجّلت تراجعاً مهماً في صادراتها بالمقارنة مع العام 2021 هي المنتجات المختلفة (-74.9%) والحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية (-72.2%) والتحف (-41.7%) والمنتجات النباتية (-36.5%).

أما توّجّ الصادرات حسب أهم بلدان المقصد في العام 2022، فيُظهر أن الصادرات الى سورية سجّلت النمو الأكبر نسبياً (291.2%) تلتها الصادرات الى تركيا (73.3%) ثم الى الكونغو (30.2%) فالى العراق (30.1%). من جهة أخرى، كانت الصادرات الى المملكة العربية السعودية هي التي عرفت بالمقارنة مع العام 2021 التراجع الأكبر نسبياً (-100%)، تلتها الصادرات الى سويسرا (-63.3%) فالى إسبانيا (-26.4%) وقطر (-25.9%) والولايات المتحدة الأميركية (-21.5%).

وتجدر الإشارة الى أن الصادرات عبر مرفأ بيروت شكّلت القسم الأكبر من صادراتنا إذ بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار في العام 2022، بتراجع نسبته 21.7% مقارنة مع السنة السابقة، تلتها الصادرات عبر المطار، التي بلغت قيمتها 1.0 مليار دولار، بتراجع نسبته 19.6% مقارنة مع العام 2021. وتأتي بعدها الصادرات المرشلة برأ عبر سورية، والتي بلغت قيمتها 479 مليون دولار في العام 2022، أي بزيادة نسبتها 164.6% مقارنة مع السنة السابقة. وأخيراً، بلغت قيمة الصادرات عبر مرفأ طرابلس 308 ملايين دولار، بزيادة نسبتها 5.8% في العام 2022 بالمقارنة مع العام 2021.

3-1- القطاع العام

التأخّر في إقرار موازنة العام 2022 ليس إشارة جيدة بالنسبة الى إنجاز موازنة لعام 2023

في الوقت الذي لم تتوافر بعد أية أرقام عن وضع المالية العامة في سنة 2022، سوف نقوم بمقاربة المالية العامة لسنة 2021 المنشورة حديثاً وقانون موازنة العام 2022. فأرقام المالية العامة لسنة 2021، والتي نشرتها وزارة المالية، تبيّن أن الميزان المالي الإجمالي سجّل فائضاً صافياً بقيمة 2197 مليار ل.ل. مقابل عجز بقيمة 4083 مليار ل.ل. في العام 2020. وإذا حسبنا خدمة الدين، يكون الرصيد الأولي قد سجّل فائضاً بقيمة 5009 مليار ل.ل. في العام 2021 مقابل عجز أولي بقيمة 977 مليار ل.ل. في العام 2020.

وينتج الفائض عام 2021 عن ازدياد الإيرادات بنسبة 32.1% مقابل انخفاض النفقات بنسبة 7.0%. فقد ارتفعت إيرادات المالية العامة من 15342 مليار ل.ل. الى 20263 مليار ل.ل. فيما انخفضت نفقات المالية العامة من 19425 مليار ل.ل. الى 18066 مليار ل.ل.

إن ارتفاع إيرادات المالية العامة هو حصيلة ازدياد إيرادات الموازنة بنسبة 37.4% مقابل انخفاض إيرادات الخزينة بنسبة 11.8%. وارتفاع إيرادات الموازنة ناجم عن ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 45.5% بينما زادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 11.0%. وقد نتج ارتفاع الإيرادات الضريبية عن ازدياد إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 158.0% والإيرادات الجمركية بنسبة 19.9% والضرائب العقارية بنسبة 18.0%، بينما زادت الإيرادات الضريبية المختلفة بنسبة 21.9% في العام 2021. في المقابل، يُعزى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بصورة كلية الى إيرادات قطاع الاتصالات التي زادت بنسبة 21.1% بين العامين المذكورين.

المديونية العامة

بمليارات الدولارات



ملخص الأداء المالي

التغيّر 2021 / 2020	2021	2020	مليون ل.ل.
32.1%	20,262,795	15,341,876	إجمالي الإيرادات العامة
-7.0%	18,065,962	19,425,187	إجمالي النفقات العامة
-	2,196,833	-4,083,311	إجمالي العجز / الفائض النقدي
33.2%	12.2%	-21.0%	من إجمالي النفقات %
-	5,009,435	-977,129	إجمالي العجز / الفائض الأولي
32.8%	27.7%	-5.0%	من إجمالي النفقات %

بنك عوده

أما انخفاض نفقات المالية العامة فهو ناتج عن انخفاض نفقات الموازنة بنسبة 8.4% مقابل ارتفاع نفقات الخزينة بنسبة 3.5%. وينجم انخفاض نفقات الموازنة عن انخفاض سلفات الخزينة المُعطاة لمؤسسة كهرباء لبنان بنسبة 41.9% وانخفاض الفوائد المدفوعة بنسبة 10.6%. ففي الواقع، تراجت الفوائد المدفوعة بالعملات الأجنبية بنسبة 71.1% (خصوصاً نتيجة توقف الدولة اللبنانية عن الدفع في آذار من العام السابق) بينما لم يطرأ أيّ تغيير على دفع الفوائد بالليرة.

في هذا السياق، صدّق مجلس النواب اللبناني في تشرين الثاني الماضي على مشروع الموازنة العامة لسنة 2022، والذي يحتسب الإيرادات الجمركية على أساس سعر صرف قدره 15000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي. كما تلحظ الموازنة نفقات عامة بقيمة 41 ترليون ليرة لبنانية وإيرادات عامة بقيمة 30 ترليون ليرة لبنانية. وتجدر الإشارة إلى أن مسار إقرار موازنة العام 2022 قد تخطى بكثير المهل الزمنيّة الإعتيادية، علماً أن هذا الإقرار يشكّل أحد الشروط المسبقة التي وضعها صندوق النقد الدولي لإفادة لبنان من برنامج مساعدة بمليارات عدة من الدولارات. والواقع أن المجلس النيابي لم يقرّ موازنة عامة لسنة 2021، وأن التأخر في إقرار موازنة العام 2022 لا يُعدّ إشارة جيدة بالنسبة إلى التصديق على موازنة العام 2023 التي يقترب استحقاقها الدستوري.

4-1- القطاع المالي

1-4-1- الوضع النقدي: الليرة اللبنانية على مسار لولبي تراجعى وسط آفاق سياسية قائمة وتحديات إصلاحية صعبة

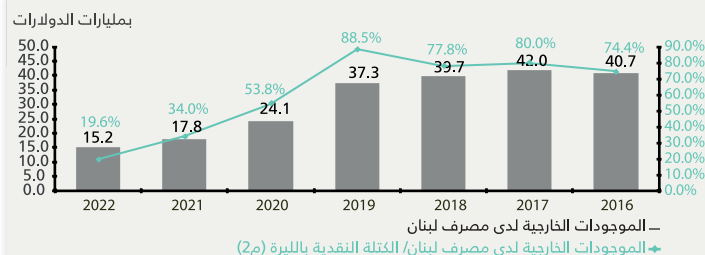
شهد العام 2022 تدهور سعر الليرة اللبنانية في السوق السوداء إلى مستويات دنيا جديدة إزاء الدولار الأميركي، ما انضاف إلى نمو ملحوظ لحجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان وإلى الإستنفاد المطرد لإحتياطيات القطع الأجنبي.

وبالتفصيل، واصل سعر الليرة اللبنانية مساره التراجعي في سوق الصرف السوداء طوال العام 2022 بحيث فقدت أكثر من 50% من قيمتها إزاء الدولار الأميركي لتبلغ 43300 ل.ل./الدولار الواحد في نهاية السنة مقابل 27500 ل.ل./الدولار في نهاية العام 2021، وواصل إنتهائه المتفعل في بداية العام الحالي متجاوزاً الـ 60000 ل.ل. عند إعداد هذا التقرير. وقد حدث ذلك على الرغم من كل التدابير الإستثنائية التي اتخذها المصرف المركزي منذ نهاية العام 2021 لحجم تدهور سعر العملة اللبنانية، بإجازه للمصارف شراء دولارات أميركية نقدية من مصرف لبنان بسعر منصّة " صيرفة " .

ويفسّر الإنهيار الحادّ لسعر الليرة اللبنانية إزاء العملة الخضراء في السوق السوداء، بالعوامل التالية على الأخصّ: الفراغ السياسي المتماذي على مستويات عدّة، تردّي الآفاق السياسية الداخلية، التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من قبل صندوق النقد كشرط مسبق لحصول لبنان على دعم مالي دولي هو بأمرس الحاجة إليه، الرفع الكامل لدعم المحروقات منذ منتصف أيلول 2022، الشخّ في العملات الأجنبية نتيجة ضعف التدفقات الوافدة، الحجم اللافت لخلق النقد وتراجع احتياطيات القطع الأجنبي لدى مصرف لبنان.

في الواقع، زاد حجم " النقد المتداول خارج مصرف لبنان " بقيمة 34 ترليون ليرة لبنانية خلال العام 2022، ليرتفع من 46 ترليون ليرة في نهاية العام 2021 إلى 80 ترليون ليرة في نهاية العام الفائت. وثمة مؤشّر يعكس الإرتباط الشديد بين سعر الصرف في السوق السوداء وحجم النقد المتداول هو " مُعامل الإرتباط " الذي بلغ 71% بين هذين المتغيّرين في العام 2022. في موازاة ذلك، انخفضت احتياطيات القطع السائلة لدى المصرف المركزي إلى ما دون الـ 10 مليارات دولار في نهاية العام 2022، نتيجة تراجع الموجودات الخارجية لمصرف لبنان بقيمة 2.6 مليار دولار في العام المذكور، من جرّاء تدخّل المصرف في سوق القطع عبر منصّة " صيرفة " والتنقيذ الكامل للعجز على حساب مصرف لبنان.

مؤشرات سوق القطع



الوضع النقدي

التغيير	2022	2021
التدفقات بمليين الدولارات		
الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)	-1,201	-3,193
الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)	-5,887	-11,384
الديون على القطاع الخاص	446	-7,049
الاستعمالات = الموارد	-6,643	-21,627
النقد (م)	18,218	18,900
فروقات القطع وأبواب أخرى	-24,861	-40,527
		-15,666

بنك عوده

في المقابل، وإزاء استحقاقات إجمالية بقيمة 13928 مليار ليرة لبنانية، بلغت الإكتتابات الإجمالية للنظام المالي بسندات الخزينة بالليرة 12155 مليار ليرة في العام 2022، وقد مُنحت بكاملها للمصرف المركزي، ما أدى إلى عجز اسمي بقيمة 1773 مليار ليرة لبنانية، هو الأول من نوعه منذ العام 2003. وبالرغم من تدخّل مصرف لبنان المتواصل في السوق الأولية لسندات الخزينة، سجّلت محفظة سندات الخزينة المملوكة من هذا الأخير تراجعاً بقيمة 1586 مليار ليرة في العام 2022 لتبلغ قيمتها 60634 مليار ليرة في نهاية العام الفائت.

وفي ما يخصّ المحفظة الإجمالية لشهادات الإيداع بالليرة، فقد ظلّت مستقرّة نسبياً في العام 2022 حيث انخفضت بشكل طفيف من 43177 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2021 إلى 43147 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2022. وقد جاء هذا الانخفاض البسيط عقب تراجع كبير بقيمة 2034 مليار ليرة عام 2021.

وفي المرحلة القادمة، يمكن القول إنه إذا نجح لبنان في إحداث خرق سياسي بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة فعّالة وموثوقة، وإذا توافرت كل الشروط المسبقة التي وضعها صندوق النقد الدولي للحصول لبنان على موافقة مجلس إدارة الصندوق على منحه تسهيلات بقيمة 3 مليارات دولار، فمن شأن ذلك أن يريح الوضع النقدي وأن يسهم في الحدّ من تقلبات سعر العملة، خصوصاً في ظل نظام صرف موحد.

2-4-1- انخفاض النشاط المصرفي: انخفاض الودائع والقروض بالعملات الأجنبية بقيمة 28 مليار دولار منذ بداية الأزمة

يبيّن تحليل القطاع المصرفي منذ بداية الأزمة المالية في لبنان، أي بين تشرين الأول 2019 وكانون الأول 2022، أن الودائع بالعملات الأجنبية انخفضت بقيمة 28.0 مليار دولار أميركي وأن القروض تراجمت هي الأخرى بقيمة 28.0 مليار دولار، بينما انخفضت سيولة المصارف بالنقد الأجنبي بقيمة 4.2 مليار دولار في ظلّ عجز تراكمي لميزان المدفوعات بقيمة 15.4 مليار دولار.

وبالتفصيل، انخفض إجمالي ودائع الزبائن بما يعادل 42.7 مليار دولار، نتيجة عمليات سحب وسداد قروض بحجم ملحوظ. وعليه، تراجمت الودائع الإجمالية من 168.4 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 125.7 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2022، أي بما نسبته 25.4%. وتقلّصت الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة 28.0 مليار دولار في السنوات الثلاث المذكورة لتبلغ 95.6 مليار دولار بينما انخفضت الودائع بالليرة بمقدار 22.0 تريليون ل.ل. لتبلغ 45.4 تريليون ل.ل. في نهاية كانون الأول 2022. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة الودائع من 73.4% في تشرين الأول 2019 إلى 76.1% في كانون الأول 2022.

توازياً، انخفض مجموع التسليفات بقيمة 34.1 مليار دولار أميركي في إطار الجهود المبدولة لتقليص مديونية المصارف: فالمصارف اللبنانية قلّصت مديونيتها إلى حدّ كبير منذ بداية الأزمة بحيث انخفضت محفظة تسليفاتها من 54.2 مليار دولار إلى 20.1 مليار دولار، أي بما يعادل 62.9%. ويشكّل سداد القروض 80% من تقلّص الودائع في السنوات الثلاث المنصرمة. وقد تراجمت التسليفات بالنقد الأجنبي بقيمة 28.0 مليار دولار بينما تراجمت التسليفات بالليرة اللبنانية بما يعادل 9.3 تريليون ل.ل. في السنوات الثلاث الأخيرة. ومن جرّاء ذلك، تراجمت نسبة دولة التسليفات من 70.4% في تشرين الأول 2019 إلى 50.7% في كانون الأول 2022.

أما معدل الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية فقد تراجع بمقدار 843 نقطة أساس ومعدل الفوائد على الودائع بالدولار

النشاط المصرفي

2022	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	2021	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	بملايين الدولارات
-5,767	2,046	-3,916	-1,771	-2,127	-13,219	-4,859	-1,396	-5,184	-1,780	تغيّر الموجودات المصرفية
-3.3%	1.2%	-2.3%	-1.0%	-1.2%	-7.0%	-2.7%	-0.8%	-2.8%	-0.9%	نسبة التغيّر
-3,751	760	-2,214	-930	-1,368	-9,671	-3,020	-1,747	-2,713	-2,191	تغيّر ودائع الزبائن
3,451	2,188	-576	1,179	661	-671	211	-55	-571	-256	منها ودائع بالليرة اللبنانية
-7,203	-1,428	-1,638	-2,109	-2,028	-9,000	-3,231	-1,692	-2,142	-1,935	منها ودائع بالعملات الأجنبية
-2.9%	0.6%	-1.7%	-0.7%	-1.1%	-7.0%	-2.3%	-1.3%	-2.0%	-1.6%	نسبة التغيّر في ودائع الزبائن
-7,664	-2,232	-1,686	-1,992	-1,753	-8,453	-2,284	-1,866	-2,338	-1,965	تغيّر التسليفات
-2,237	-638	-496	-558	-545	-2,490	-411	-712	-692	-675	منها تسليفات بالليرة اللبنانية
-5,427	-1,594	-1,190	-1,435	-1,208	-5,963	-1,873	-1,154	-1,646	-1,290	منها تسليفات بالعملات الأجنبية
-27.7%	-10.0%	-7.0%	-7.7%	-6.3%	-23.4%	-7.6%	-5.9%	-6.8%	-5.4%	نسبة التغيّر في التسليفات

بنك عوده

بمقدار 655 نقطة أساس: فالمعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية تراجع من 9.03% في نهاية تشرين الأول 2019 الى 0.60% في نهاية كانون الأول 2022، بينما انخفض المعدل الوسطي على الفوائد بالدولار من 6.61% الى 0.06% في الفترة ذاتها. وبلغ الفارق بين معدل الفائدة على الودائع بالدولار ومعدل ليور لثلاثة أشهر حوالي 4.71%- في كانون الأول 2022 مقابل 4.71%+ في تشرين الأول 2019.

كما سجّل أيضاً انخفاض سيولة المصارف بالنقد الأجنبي في الخارج بقيمة 4.2 مليار دولار. فقد تراجعت ذمم المصارف اللبنانية على القطاع المالي غير المقيم من 8.4 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الأول 2019 الى 4.2 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2022. ونتج ذلك عن الإستخدام الكبير للسيولة الأجنبية من قبل المصارف اللبنانية لتلبية سحبوات الزبائن النقدية في بداية الأزمة، ولاحقاً عقب صدور تعميم مصرف لبنان رقم 158.

أما محفظة سندات اليوروبوندز لدى المصارف فقد انخفضت بقيمة 11.9 مليار دولار أميركي منذ تشرين الأول 2019 جراً عمليات بيع محلية صافية وعمليات رصيد للمؤونات. فقد بلغت محفظة سندات اليوروبوندز المملوكة من المصارف اللبنانية 2.9 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2022 مقابل 14.8 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019. ونتج هذا الإنخفاض عن عمليات بيع صافية لسندات اليوروبوندز بخسارة من قبل المصارف، ولا سيّما خلال الأشهر الأولى للأزمة، إضافة الى عمليات رصيد للمؤونات بأحجام كبيرة.

في السياق ذاته، انخفضت الأموال الخاصة للمصارف من 20.6 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الأول 2019 الى 18.3 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2022، وذلك بسبب الخسائر الصافية التي تكبّدها المصارف إبان هذه الفترة. وتعود الخسائر التي لحقت بالمصارف اللبنانية الى تكاليف الصرف الباهظة، وازدياد الأعباء التشغيلية العائدة الى ارتفاع التضخم، إضافة الى المؤونات الكبيرة المرصودة تحسباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص بوجه عام.

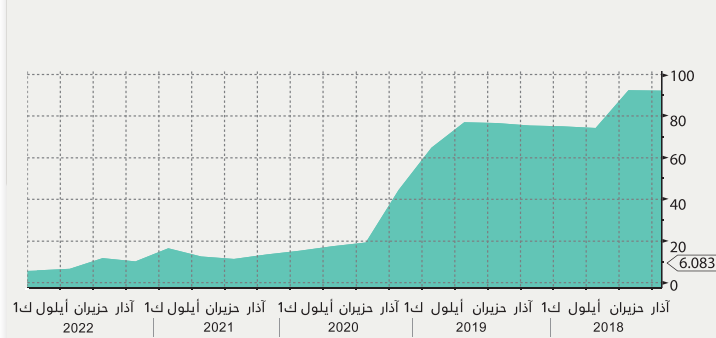
أخيراً، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 15.4 مليار دولار في السنوات الثلاث الأخيرة بين تشرين الأول 2019 وكانون الأول 2022. وقد نتج عجز ميزان المدفوعات بخاصة عن انخفاض الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان إبان هذه الفترة. ويعود انخفاض الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان الى سياسة الدعم التي أتبعها البنك المركزي طوال الفترة المذكورة (دعم الأدوية والمحروقات والسلّة الغذائية في السنتين الأولىين) والتي تدخلت في سوق القطع خلال السنة الثالثة، لا سيّما في إطار التعميم رقم 161 الصادر منذ بداية السنة الماضية.

1-4-3- البورصة وسوق السندات: ارتفاع متواصل لأسعار الأسهم اللبنانية عام 2022 بفضل نشاط التحوّط، وإنخفاض أسعار سندات اليوروبوند الى مستويات زهيدة بسبب الفراغ المؤسّساتي المتماادي والمسار الإصلاحية الشاق

في العام 2022، واصلت سوق الأسهم اللبنانية الإرتفاع الملحوظ في أسعارها بالدولار المحلي، كون المتعاملين

اداء الأسواق المالية

اسعار اليوروبوند السيادية الطويلة الأجل



القطاع المالي غير المصرفي

2022	2021	2020	2019	2018	2017
بورصة بيروت					
14,578	10,625	7,176	7,540	9,117	10,578
الرسملة البورصة (بملايين الدولارات)					
440	354	233	197	376	608
إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)					
3.0%	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%	5.8%
حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصة					
129.0	94.0	63.5	69.7	83.9	98.2
مؤشر الأسعار					
37.2%	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%	-8.1%
التغيّر في مؤشر الأسعار					
سندات اليوروبوند اللبنانية					
31,314	31,314	31,314	28,314	30,964	26,123
الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)					
-	-	57.0%	30.0%	10.0%	6.5%
متوسط المردود					
5.3	6.2	7.1	7.5	7.8	6.7
متوسط الأجل (عدد السنوات)					
-	-	-	1649	229	42
تغيّر هامش مفاوضة المخاطر الائتمانية					
من فئة خمس سنوات (نقاط أساس)					

بنك عوده

في السوق استمرّوا في التوجّه نحو الإستثمارات العقارية للتحوّط ضد الأزمة. من جهة أخرى، سجّلت أسعار سندات اليوروبوندر اللبنانية مزيداً من التراجع، نتيجة القلق المتزايد من فراغ مؤسّساتي متماد على مستويات عدّة، والتحدّيات الإصلاحية الصعبة التحقيق توجّهت إلى اتفاق كامل مع صندوق النقد الدولي والى تحرير الدعم المالي الدولي الذي تحتاج إليه البلاد.

في التفاصيل، وبعد أرباح كبيرة مسجّلة عام 2021 (+48.1%)، واصلت سوق الأسهم اللبنانية ارتفاعها خلال العام 2022، كما يظّهر ارتفاع مؤشّر أسعار بورصة بيروت بنسبة 37.2%، وذلك بخاصة نتيجة الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار أسهم سوليدير، علماً أن أسعار الأسهم محرّرة بالدولار المحلي.

فالتحليل المعمّق للأسهم الفردية يُبيّن أن أسعار أسهم سوليدير "أ" و "ب" سجّلت ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته 86.5% و 81.1% على التوالي، بحيث تجاوزت الـ 60 دولاراً أميركياً لتقفّل السنة على 60.90 دولاراً و 60.35 دولاراً على التوالي. وهذا ما أوصل نسبة الإرتفاع الإجمالي للأسعار أسهم سوليدير إلى 1017.4% و 987.7% على التوالي منذ بداية الأزمة، إذ بقي المتعاملون في السوق يسعون إلى التحوّط ضد الأزمة وتجنّب هبوط قيمة استثماراتهم المالية.

من جهة أخرى، سجّلت الأسهم المصرفية انخفاضاً في أسعارها بمعدل 9.1% في العام 2022. فالواقع أن أسهم بنك عوده العادية وإيصالات إيداعه العمومية وأسهم بنك لبنان والمهجر العادية وإيصالات إيداعه العمومية وأسهم بنك عوده التفضيلية من فئتي "1" و "J" وأسهم بنك BLC التفضيلية من فئة "D" وأسهم بنك بيلوس "العادية" وأسهم بنك بيلوس التفضيلية فئة 2008 سجّلت انخفاضاً في أسعارها راوحت نسبته بين 2.3% و 36.7% في حين شهدت أسعار أسهم بنك بيمو "العادية" ارتفاعاً بنسبة 9.1% في العام 2022. من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن أسهم شركة الإسمنت الأبيض اسمي سجّلت ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته 109.1% تلتها أسهم شركة "هولسيم لبنان" (+60.4%).

وترافقت قفزات الأسعار الكبيرة في بورصة بيروت خلال العام 2022 مع تزايد تقلّبات الأسعار. فهذه التقلّبات، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 15.0% في العام 2022 مقابل تقلّبات أضعف بلغت نسبته 11.2% في العام 2021.

وجاءت الرسملة البورصية في سوق الأسهم اللبنانية على غرار مكاسب الأسعار في بورصة بيروت، بحيث ارتفعت بنسبة 37.2% في العام 2022، وتحديداً من 10625 مليون دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2021 إلى 14578 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2022، علماً أن بورصة بيروت شهدت في الأول من تموز 2022 شطب أسهم شركة ريمكو التي تشكّل رسملتها البورصية أقلّ من 1% من الرسملة الإجمالية للبورصة.

وفي ما يخصّ حجم التعاملات، بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت 440.0 مليون دولار أميركي في العام 2022 مقابل 354.1 مليون دولار في العام 2021، أي بارتفاع نسبته 24.2%، علماً أن أسهم سوليدير استأثرت بحصة الأسد من حركة البورصة (95.2%) تلتها أسهم المصارف (3.9%) ثم الأسهم الصناعية (0.9%). ومن جرّاء ذلك، بلغ معدل الدوران الإجمالي في بورصة بيروت، والمقدّر بحجم عمليات التداول السنوية/الرسملة البورصية، 3.0% في العام 2022 مقابل 3.3% في العام 2021.

من جهة أخرى، بلغت أسعار سندات اليوروبوندر اللبنانية مستويات دنيا جديدة راوحت بين 5.50 و 5.88 سنتاً للدولار الواحد في نهاية العام 2022 مقابل 9.88-10.63 سنتاً للدولار في نهاية العام 2021. وجاء هذا التطور إثر تراجع كبيرة في الأسعار مسجّلة في العام 2020، بعدما أعلن لبنان توقّفه عن سداد دينه الخارجي في 9 آذار 2020. ويندرج انهيار أسعار سندات اليوروبوندر اللبنانية في سياق فراغ دستوري سائد منذ مدة، وبرلمان متفكك، والتباس دائم في شأن الإصلاحات وتوقّعات بنسب استرداد متدنية تقلّ عن 20%. والواقع أنه ما زال يتعيّن على لبنان الإلتزام بتنفيذ الشروط المسبقة التي وضعها صندوق النقد الدولي لتحرير الدعم المالي الدولي الذي يحتاج إليه البلد بشدّة، أي توحيد أسعار الصرف، وإقرار مشروع قانون ضبط التحويلات المالية (الكابيتال كونترول) في مجلس النواب بعدما وافقت عليه اللجان النيابية المشتركة في منتصف كانون الثاني 2023، وسنّ قانون عاجل لحلّ المشاكل المصرفية تمهيداً لإعداد استراتيجيّة إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

اخيراً، أعلنت مؤسّسة غولدمان ساكس في تقرير حديث لها صادر في نهاية العام 2022 أنه قد تمرّ أشهر عدة قبل أن تتشكّل حكومة فعلية في لبنان، وأن إمكانية قيام مجلس النواب بإقرار التدابير الضرورية المسبقة للحصول على موافقة صندوق النقد الدولي غير مضمونة، مضيفاً أن هبوط سعر الليرة والغموض الاقتصادي الراهن يجعلان التقديرات المتعلقة بقيم الإسترداد مشكوكاً فيها. وترى غولدمان ساكس أنه، حتى في حال افتراض أن صياغة برنامج صندوق النقد الدولي قد أنجزت خلال العام 2023، فإن استرداد دين لبنان ينطوي على خسائر كبيرة تقارب 80% من القيمة الإسمية لسندات اليوروبوندر اللبنانية المتداولة.

بنك عوده

2- الخلاصة: إلى أين المطاف؟

لقد كان من البديهي أن تترك التطورات المتراكمة خلال السنوات الثلاث الماضية في ظل الاختلالات الهيكلية والمالية الضخمة في البلاد وسوء الإدارة للدولة لعقود من الزمن، بصماتها على الأوضاع الاقتصادية والمصرفية والمالية وأن تدخل البلاد في أزمة مالية حادة وصفها البنك الدولي بأنها ثالث أسوأ أزمة في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. نتيجة لكل هذه التطورات، ظهرت الأنماط التالية منذ اندلاع الأزمة:

سجّل الاقتصاد الحقيقي انكماشاً لافتاً خلال الأعوام الثلاث الماضية، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الاسمية من 53 مليار دولار في العام 2019 إلى 22 مليار دولار حالياً، أي بتقلص نسبته 58.5%، ما أدى إلى أحد أبرز التقلصات في دخل الفرد عالمياً خلال عقود. إن تطور مؤشرات القطاع الحقيقي في لبنان، كمؤشرات النتائج والمؤشرات المتزامنة والاستشرافية، جميعها يعكس الركود الاقتصادي خلال هذه الفترة. كذلك فإنّ تطور المؤشر الاقتصادي العام الصادر عن مصرف لبنان، وهو متوسط مئثل لعدد من مؤشرات القطاع الحقيقي، سجّل تقلصاً نسبته 59.4% في المتوسط منذ العام 2019، ما يعكس الانكماش اللافت في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

إن الانكماش في الاقتصاد الحقيقي ترك آثاراً سلبية على سوق العمالة. فمع تباطؤ الاقتصاد، ومن بعدها الدخول في ركود اقتصادي وبعدها كساد، سجلت سوق العمالة ارتفاعاً في مستويات البطالة. إذ تظهر آخر الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي أن البطالة بلغت مستوى قياسياً نسبته 30% في العام 2022 (بالمقارنة مع 11.4% قبل الأزمة)، علماً أنّ البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً وصلت إلى 47.8%، أي ضعف تقريباً البطالة بين البالغين أي 25 عاماً وما فوق (25.6% قبل الأزمة). وفي حال استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في السوق المحلية، تظهر مخاطر لارتفاع جديد لنسب البطالة، ما سيترجم مباشرة على آفاق أضعف للإنفاق الأسري.

على صعيد الوضع النقدي، خسرت الليرة اللبنانية نحو 97% من قيمتها منذ تشرين الأول 2019. فعمليات خلق النقد بشكل كبير، وتنقيد العجز من قبل مصرف لبنان، والشح في الدولار النقدي بسبب تراجع الأموال الوافدة، كلها عوامل ساهمت في تدهور سعر صرف الليرة واستنفاد الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان. فقد زاد حجم النقد المتداول بنحو ثمانية أضعاف خلال السنوات الثلاث الماضية، من 10 ترليون ليرة إلى أكثر من 75 ترليون ليرة. هذا وفي حال غياب أي إصلاحات هيكلية تؤسس للتوازن بين مخزون الليرات ومخزون الدولارات، من المرجح أن يواصل سعر الصرف سلوكه التقليدي.

الجدير ذكره أن تدهور سعر الصرف كان له تداعيات تضخمية لافتة، ما زاد من نسبة الأسر التي تزرع تحت خط الفقر إلى حوالي 74% اليوم مقابل متوسط عالمي بنحو 28% (36% يعيشون تحت خط الفقر المدقع في لبنان مقابل متوسط عالمي نسبته 9%). وقد وصل التضخم التراكمي إلى 1500% منذ تشرين الأول 2019. ففي حين شهد العالم ارتفاعاً لافتاً في التضخم خلال العام الماضي نتيجة تحرير فائض الوفورات المتراكمة خلال جائحة كورونا والذي عزز الإنفاق الخاص تلامزاً مع تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، سجّل لبنان أداة أكثر حدّة بكثير من المستوى العالمي بحيث فاق معدّل التضخم في لبنان الـ100% في العام 2022. على نحو مقارن، بلغ التضخم العالمي 8.8% في العام 2022، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي.

في نظرة مستقبلية، يبدو أنّ لبنان على مفترق طرق، إمّا النهوض أو التدهور.

ففي حال تحقّق السيناريو السياسي-الاقتصادي الإيجابي، تبدأ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بالانحسار ويبدأ البلد بالنهوض من كبوته القائمة ليسجّل نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5%، تضخماً أقل من 30% في ظل استقرار نسبي في سعر الصرف. ويتمحور هذا السيناريو الإيجابي حول انتخاب رئيس جديد للجمهورية في أسرع وقت وتشكيل حكومة فعالة وذات مصداقية، يتبعها اتفاق شامل مع صندوق النقد الدولي على أساس الاتفاق المعقود على مستوى الموظفين في شهر نيسان الماضي، وذلك بعد تأمين الشروط المسبقة لموافقة مجلس إدارة الصندوق. ويتعزز مثل هذا السيناريو في المدى المتوسط والبعيد مع بداية التنقيب عن الغاز (بعد ان انجز اتفاق الترسيم) والذي يحسّن الوضعية الخارجية في لبنان، وعجز المالية العامة والاتفاق الاقتصادية بشكل عام.

أما السيناريو المعاكس، فهو بقاء الوضع الراهن على حاله (الستاتيكو)، أي التأجيل المتواصل للانتخابات الرئاسية، وتعسّر تشكيل حكومة، وغياب الإصلاحات، وعدم الالتزام بمتطلبات صندوق النقد الدولي وبالتالي غياب البرنامج النهائي مع

بنك عوده

الصندوق. ومن شأن هذا السيناريو أن يؤدي الى مزيد من الركود الاقتصادي ووسط نسب نمو سلبية وانهيار شديد لسعر صرف العملة الوطنية خصوصاً مع استنزاف مخزون العملات الصعبة في البلاد وفي ظل خلق زائد للنقد بالليرة اللبنانية وتضخم مفرط في أسعار السلع الاستهلاكية وضغوط اجتماعية-اقتصادية جمة على الأسر اللبنانية بشكل عام. وبين هذه السيناريوين يظهر السيناريو الوسطي، والذي يفترض انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، ولكن من دون تطبيق الإصلاحات، ومن دون التوصل إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي ونتائج غير حاسمة للتنقيب عن الغاز. في ظل هذا السيناريو، سيشهد العام 2023 نمواً في الاقتصاد الحقيقي مماثلاً للنمو المسجل في العام السابق، أي في محيط الـ2%، وتضخماً بنسبة 80% وتراجعاً نسبياً في احتياطات مصرف لبنان من النقد الأجنبي وعجزاً معتدلاً في ميزان المدفوعات.

في ظل هذه المفارقة، من المؤتمل ان يترفع كافة المسؤولين السياسيين عن مصالحهم الضيقة ويعززوا القواسم المشتركة فيما بينهم ويحدّوا من نسب التباين والتجاذب ويلجوا طريق التسوية والإصلاح.